

أدعو إلى إحياء القاموس القديم

د. أنيس صايغ*

أسباب الانحراف
الفلسطيني أو الطمع
الصهيوني أو الضغط
الدولي، وبخاصة
الأميركي، على
مسؤولينا العرب. ما
يهمني، هنا، هو أن أبحث
عن دور المثقف العربي،
ولا سيما الفلسطيني،

في هذا التطور المأساوي للقضية الفلسطينية في السنوات
الخمس أو العشر الأخيرة، وأبحث عن دوره في منع التدهور
والحد من سطوة نتائج ما حصل حتى الآن.

وإذ نركز على المثقفين بالذات فإننا نفعّل ذلك لأننا ندرك أهمية
المثقفين في أيام عصيبة مثل هذه، ولا سيما بعد أن تداعى
السياسيون وعجز العسكريون وفشل المحاربون واستسلم
الرسميون. ولم يعد للشعب من أمل إلا في نخبة المثقفة
وجماعات أهل العلم والفكر، وهم كانوا - في تاريخ الأمة العربية
وفي تواريخ شعوب كثيرة - ملاذ الأخير حين تتكاثر عليه
النواب و يقطع أمه في سلاطينه.

* * *

يجد المثقف العربي أمامه وضعاً سياسياً واقتصادياً ودولياً،
نفسياً وثقافياً واجتماعياً وحضارياً يكاد يكون من أسوأ -
وبالتالي من أصعب - التجارب التي مرت أمتها بها في المئة سنة
الأخيرة:

• فالعالم بأسره تقريباً يؤيد سياسة الانحراف الرسمية
الفلسطينية، ويعمل لها ويباركها ويتعدها.

• ومليارات الدولارات يُغرى بها عرب فلسطين للتخلي لا عن
فلسطين فحسب بل عن أي سعي أو أمل في العودة إليها كذلك.

• وقيادة فلسطينية تتنكر لأمانى الشعب وللأهداف التي
ركبت موجة الوصول إليها منذ ربع قرن، ولا تبالي بكرامتها
ولا كرامة شعبها وحقه ومصالحته.

• والسلطات العربية تخضع إما للتوجيه الأميركي أو للإغراء

لقد وقّعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاقية مع
العدو الإسرائيلي، ولن يكون من المستبعد أن تُوقّع حكومات
عربية أخرى اتفاقيات مماثلة. وتبادلت القيادة الفلسطينية
الاعتراف مع العدو، ومن المحتمل أن تتبادل الاعتراف معه
حكومات عربية. وأخذ مسؤولو العدو يتبادلون الزيارات مع
المسؤولين العرب، وبدأت مقاطعة العرب لعدوهم - في النواحي
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها - تنهار بسرعة
كبيرة. وتحولت «إسرائيل»، في نهاية الأمر، إلى دولة تقوم على
أرض عربية في قلب الوطن العربي باعتراف متزايد ومقبول
ومتنام من الحكومات العربية.

هذه كلها حقائق لن نتصرّف حيالها كالنعامة فننكرها أو
نتجاهلها. لكن هناك حقائق أخرى ليست أقلّ شأنًا، وقد تصبح
في المستقبل القريب أو البعيد أعمق أثرًا، لا يجوز أن ننكرها أو
نتجاهلها هي أيضاً!

من هذه الحقائق أن انتماء الأرض الفلسطينية إلى الوطن
العربي، وانتماء الشعب الفلسطيني إلى الأمة العربية، وانتماء
الثقافة الفلسطينية إلى الثقافة العربية، أمور راسخة لا تشطبها
جرة قلم وقّع الاتفاقية.

ومن هذه الحقائق أن المغتصب يظل مغتصبًا، وأن الدخيل
الغريب يظل دخيلًا غريبًا، وأن الحواجز - حواجز الرفض
والعداء، القائمة بين صاحب الحق ومغتصبه، أو بين ابن الأرض
والدخيل الغريب - تظل قائمة، أيًا تكن إرادة الرسميين
وقراراتهم.

أنا لا أكتب، هنا، مقالاً سياسياً ولا قانونياً، أستقصي فيه

* مفكر ومناضل فلسطيني. انشأ هيئة الموسوعة الفلسطينية. أصيب برسالة ملفومة عام ٧٢ فأثر ذلك في سمعه وبصره.

الأميركي، أو تجد نفسها عاجزة عن التصدي لهذا التدخل لألف سبب وسبب، أقلها وجودها في الساحة وحيدة بلا حليف، وسط دائرة من التهديد والإرهاب.

وبكلام آخر، يجد المثقف العربي شعبه داخل أتون النار، وليس في الأفق من يسعى للمساعدة: لا سلطة عربية ولا دولة حليفة أو صديقة ولا هيئة أمم. ولا يبقى للشعب إلا نفسه. جماهير تبحث عن أمن يمكن أن يوجهها ويقودها إلى شاطئ أمان. وتصبح النخبة الثقافية، في أذهان الشعب، الرصاص الوحيدة في المسدس، والرأس الباقى الوحيد الذي يمكن أن يعتمد عليه الشعب ويثق به. هذه النخبة هي التي تستطيع أن تقف بالشعب أمام النتائج المحتمة للاتفاق مع العدو، أمام الغزو السياسي والثقافي والاقتصادي والحضاري والنفسي والاجتماعي الذي بدأ العدو يشنه بدلاً من الغزو العسكري، وبتكاليف أقل ونتائج أفضل بالنسبة إليه. لم يعد غير هذه النخبة سداً يحمي الشعب من الإحباط الكامل والهرب والاستسلام والانخداع والخضوع. فالمثقفون العرب، إذن، هم اليوم مدعوون ومطالبون بأن يؤدوا الدور الرئيسي في الصراع ضد العدو في ميادين وأساليبه ومفاهيمه الجديدة.

* * *

لا شك أن الوقع القاسي والمؤلم للأحداث الأخيرة يقود البعض - وأحياناً عن حسن نية - إلى الشك بالمعتقدات والأفكار والأهداف التي تربي جيئنا عليها وحمكها من الجيل الماضي وحاول زرعها في الجيل الناشئ. فاليأس يجعل الناس، أحياناً، يصبون اللوم على تلك القيم والمبادئ، في رد فعل متسرع ومتسنج على المصائب والمصاعب. ولا ريب أن العدو، وعملاءه داخل الجماهير، يعززون هذا الشك وما يؤدي إليه من اتهام ظالم للأهداف السابقة، وإلى التخلي عن تلك الأهداف، والاستسلام للواقع، والقبول بالأمر الراهن وما يحمله من شعارات وإفطاط خادعة لن تعود على الشعب إلا بالضرر.

واقع الحال أن المشكلة لا تكمن في تلك المبادئ والمعتقدات والأفكار التي رفعناها منذ قرن تقريباً، وإنما المشكلة في التطبيق، أو قل في عدم التنبؤ: أي الممارسة الخاطئة. لذلك فإن المهمة الأولى للمثقف العربي الآن هي في دراسة هذه

المسلمات السائدة دراسة نقدية وموضوعية، وتقصي مدى أهليتها للاستمرار في عالم متبدل وإزاء مستجدات ومتغيرات يومية. وأنا واثق أن دراسة نقدية مثل هذه ستنتصف معظم تلك المسلمات، وتثبت أنها لاتزال صالحة، وأنها ليست هي سبب النكبة. وستبين زيف القول ببطلانها وضرورة إلغائها واستبدالها بوعود برآقة وشعارات مزورة. وأما الساقط من تلك المسلمات، وما ستجد الدراسة النقدية أنه قد أصبح من مخلفات الماضي عاجزاً عن مجابهة الحاضر وعن التفاعل المثمر مع الواقع، فمفروض فينا أن نستغني عنه، مهما كان ارتباطنا به قوياً وطويلاً؛ فالمفكر لا يقبل بأن يخدع نفسه ولا أن يخدع جماهيره.

من هنا كانت دعوتي الملحة من على عدة منابر إلى إنشاء مركز للفكر الفلسطيني: للتوثيق والأبحاث والتخطيط. ولعل أولى مهام هذا المركز العتيد، بالصيغة وبالمستوى اللذين ننشدهما، أن يقوم بنقد قاس، موضوعي وجريء وغير مجامل ولا متجامل، للمسيرة الفلسطينية (وهذا يشمل المسيرة العربية من أجل فلسطين) منذ بدء الصراع العربي-الصهيوني، ولا سيما في العشرين أو الخمس والعشرين سنة الأخيرة؛ على أن يتولى النقد خبراء في السياسة والقانون والاقتصاد والإدارة والاجتماع وعلم النفس، وعلى أن تُعطى لهم كل الإمكانات والصلاحيات وتُكشف لهم كل الوثائق والمحفوظات، وعلى أن يتولى صانعو القرارات الفلسطينية ومسؤولو المنظمات والفصائل والمؤسسات السياسية وغير السياسية تزويد هؤلاء بمعلوماتهم وملاحظاتهم ومذكراتهم وذكرياتهم، بصدق. والهدف من هذا هو أن نضمن في النهاية إعداد ملف دراسي كامل عن تجربة العمل الفلسطيني، وبخاصة ما حفلت به هذه التجربة من أخطاء وإساءات للقضية وما جابهته من عراقيل داخلية ذاتية وفلسطينية عامة وعربية ودولية. فبدون دراسة من هذا النوع لن نستطيع جبهة المجابهة العريضة التي ندعو إليها أن تكون جبهة للصمود والتحدى، بل ستكون إطاراً وأهياً وتجمعاً اسمياً لعدد من القوى الراضة.

إن استراتيجية العمل، في مستوياتها المباشرة والقريبة والبعيدة المدى، رهن بنشاط هذا المركز وقدرته على وضع أسس

شبيهة بهذه الاستراتيجية العلمية والواقعية. فملفٌ دراسيٌ مثل هذا سيخدم غرضين

الأول أنه يصبح المؤشّر الذي تستنير به الجبهة في مشاريعها. والثاني أنه يردّ على الشكّ المنتصر حالياً - بتأثير صدمة الاتفاقية - والقائل بأنّ كلّ شيء قد انتهى وأنّ الصراع قد حلّ وذلك بسبب أخطاء الماضي التي تجعل من فرصة عملٍ مستقبلي أمرًا مستحيلًا.

نحن نريد أن نعرف الداء لنعرف الدواء.

يُضاف إلى ذلك أنّ هناك آراء واسعة الانتشار - وبعضها لا يردّ إلى سوء نية - بأنّ الأوضاع السياسية والدولية قد تخطّت العمل والأمل الفلسطينيين، وبأنّ علينا بالتالي أن نُحوّل بوصلة تفكيرنا السياسي والعقائدي؛ فنلغي المعتقدات والمسلّمات والمقولات السابقة (مثل: عربوية القضية، وإمكان استرجاع فلسطين، والكفاح المسلّح، والمقاطعة، وحقّ العودة، بل وحكمة العودة) ونضع مكانها مسلّمات وعقائد ومقولات جديدة. سوف تكشف الدراسة العتيدة زُيْفَ هذه الأفكار والدوافع التي تقود بعض الناس إليها.

ليس المطلوب مركزاً للأبحاث تقليدياً وروتينياً، ولن يكون مجرد مكتبة غنيّة بوثائقها ومصادرها ودراساتها التقليدية في مسائل بعيدة عن الواقع ولا تحتلّ في سلّم الأولويات إلا المرتاب الدنيا. بل نحن نريده ندوة متحركة ومتطورة من علماء ورجال فكر يتناقشون ويتحاورون في معلوماتهم وقراءاتهم للأحداث واجتهاداتهم ليصلوا في النهاية إلى فكرٍ موحدٍ (أو متقارب إذا لم يكن الإجماع ممكناً) في مواجهة المسائل والقضايا الراهنة والمستقبلية.

العمل إذن في مركز مثل هذا هو عملٌ جماعي. وهذه هي ميزة المركز التي تحوّل دون تحويله إلى مجرد دارٍ نشر؛ وما أكثر دور النشر الجيدة في بلادنا!

إنّه مصنع للحوار الموضوعي البناء الذي تخرج منه الأفكار العلمية الصالحة لإيجاد الحلول السليمة بعد التعرف على مواطن الداء تعرّفًا صحيحاً وشاملاً.

أليس غريباً، بل أليس معيباً، أن تفتقر منظمة التحرير

الفلسطينية - التي ضمّت في يوم من الأيام صفوف العقول العربية - إلى مجموعة من المفكرين تتفرّغ للتخطيط لمستقبل أحسن ولمواجهة أفضل لكافة المشاكل؟ أليس غريباً أو معيباً أن يُترك أمر تقرير المصير وتحديد المستقبل لجماعات جهلٍ ينقصها الرأي السديد والنظر الثاقب، وهو الأمر الذي يتيح المجال أمام تجار السياسة والمبادئ وباعة المشاريع ومروجي البضائع لكي يتولّوا هم - دون سواهم - الشؤون العامة للشعب الفلسطيني فيكونوا هم مستشاري القيادة ومنظري قراراتها ودعاتها ورُسُلها؟

* * *

لقد تقلّصت أهدافنا وطموحاتنا الوطنية الفلسطينية في أقلّ من عشرين سنة تقلّصاً فظيماً: من دولة عربية قومية، إلى دولة فلسطينية (عربية/يهودية)، إلى دولة في قطاع غزة والضفة الغربية، إلى حكم ذاتيّ فيهما، إلى حكم ذاتي في قطاع غزة، إلى حكم ذاتي مؤجّل ومشروط ومُبهم ومشوبه في القطاع وبلدة أريحا. وربما استمرّ التقلّص بسرعه الفائقة، ليحصر أهدافنا في حيّ من غزّة وزقاقٍ في أريحا، قبل نشر هذه المقالة.

ورافق هذا الضمور في الأمانى (وما تبعه بالضرورة من شكوك في الإمكانيات وضعف في المواجهة وكبت للحريات) تبدلٌ، بل تبدلٌ متعمّد، في المصطلحات الرئيسية. إن قاموسنا الفلسطيني في التسعينات هو غير ما عرفناه منذ أن بدأ وعينا في التكوّن. فأميركا تتحوّل إلى صديق؛ و«إسرائيل» تتحوّل إلى شريك؛ والصهيونية حقّ؛ والكفاح عيبٌ؛ والنضال إرهابٌ؛ والمستوطنون والمهاجرون مواطنون؛ واللاجئون أغراب؛ واعتبار الصهيونية حركةً عنصرية خطأً سنعتذر عنه؛ و«كمب ديفيد» انتصارٌ نعتزُّ به؛ وعزّ الدين القسام دخيلٌ غريب؛ والتمسك بالمبادئ عيبٌ وتخلّفٌ وخطأٌ يُعاقب عليه.

إنّني أدعو إلى إحياء القاموس القديم، الذي استعملناه منذ الطفولة ونشأنا عليه، فكان للكلام معنىً ومنطقاً! قد أتهم بالعودة إلى الوراء وربما بالتحجّر. ومع هذا أقول: إن فلسطين ستظلّ فلسطين ولن تصبح «إسرائيل»، والخليل ستظلّ الخليل ولن تصبح حبرون، وكيان إسرائيل المزروع في بلدي عنوةً سيظلّ سرطاناً خبيثاً.

ولكن، ليس بالكلام وحده نحمي هذه الثوابت.. بل بالعمل..
بالسير على هدى المخطط الذي اقترحتهُ آنفا.. مع العودة إلى
الأساسيات: مقاطعة العدو واجبة عام ١٩٩٣ كما كانت واجبة
عام ١٩٣٣؛ وبيع الأراضي والتعامل بكل أشكاله مع العدو
مرفوضانٌ غداً كما كانا بالأمس ومحرمانٌ قومياً ووطنياً
ودينيّاً؛ والجهد واجبٌ قومي ووطني وديني الآن وفي
المستقبل كما كان منذ هجرة أول يهودي إلى فلسطين قبل مئة
وعشر سنين.

إن تقسيم الكون إلى أبيض وأسود خطأ، إلا في الحقوق
الإنسانية، والقومية، والفردية، والاجتماعية. فليس هناك
رمادي، ولا أنصافٌ حلول، ولا «نصّ على نص».

إن حُكْمنا على الاتفاقية مرتبطٌ في حقيقة الأمر بمدى
طموحاتنا الوطنية والقومية ومشاعرنا وارتباطنا ببلدنا أرضاً
وشعباً وحضارةً وقضيةً وبمدى شعورنا بالانتماء والتزامنا
بمتطلبات هذا الانتماء. فإذا كان طموحُ المرء الوطني والقومي
عالياً، وكان التزامه حاداً، وجد الاتفاقية مقصرةً وبالتالي
مرفوضةً. أما إذا كانت طموحاته والتزاماته متدنيةً فإنه يجد
الاتفاقية إنجازاً عظيماً. وهنا مكن الرفض والقبول.

* * *

وأخيراً، وعلى هامش الحديث عن دور المثقف العربي في
المرحلة الراهنة، أود أن أُسجّل مجموعةً خواطر انبثقت ردة فعل
على أقوال وكتابات وأفعال وأحداث وإجراءات اطلعت عليها في
الأسابيع الماضية، في أعقاب توقيع الاتفاقية مع العدو
الإسرائيلي.

* لعلّ من أغرب الأمور أن أقرأ بياناً لمؤسسة ثقافية قومية
يدين الاتفاق (وهذا أضعفُ الايمان)، ثم أتذكّر أن بين مؤسسي
هذه المجموعة - من أهل العلم والوطنية، وبين مسؤوليها
وأعضائها- من يؤيد التفريط بالحقّ العربي في فلسطين، بل إن
بينهم من يشارك في المفاوضات مع العدو وشارك في صياغة
الاتفاقية! أنا أفهم أن يتستّر هؤلاء الأعضاء بالمؤسسة المذكورة
ليحموا أنفسهم من غضب الشعب يوماً ما، وأفهم كيف يحتالون
على الناس الطيبين. ولكنّي لا أفهم كيف تسكّت مؤسسة
نخبوية وحدوية عن وجود أمثال هؤلاء المثقفين في صفوفها

وتسكّت عن استمرارهم في عضويتها.

إننا نفصلُ حاجباً أو مراسلاً إذا أساء الأمانة للمؤسسة. أفلا
يجدرُ بنا أن نفصل من أساء الأمانة للأمة كلّها؟

* ومن أغرب الأمور أيضاً أن أجد مؤسسةً وحدويةً نخبويةً
أخرى تتابع نشاطها الوطني والقومي الممتاز منذ سنوات،
تصمتُ عن صدور الاتفاق مع العدو، وتتعامل مع الحدث وكأنّه
أمرٌ عادي وبسيط لا يحتاج إلى وقفة حازمة وقرار حاسم، علماً
أنّ هذه المؤسسة كثيراً ما انتصرت لقضايا الحرية في الوطن
العربي، حتّى تلك التي تتعلّق بكتاب او كاتب نقابي. فكانت
مصادرة كتاب او اعتقال نقابي أو تهديد كاتبٍ أخطر من مصادرة
فلسطين بكاملها وتهديد الأمة العربية بكاملها وتحويلها إلى
معسكرٍ للأسرى.

* إنني أفهم من يصمد في المعركة ضدّ العدو، مهما كانت
الإغراءات والغرامات، وأعتزّ به. وأنفهم - وبأسف - من ينحني
أمام العواصف، ويحوّل طريقه ويسير حسب هواها ضارباً
بمبادئه عرض الحائط. لكنني لا أفهم موقف المعارض مؤقتاً،
الصامد أياماً أو أسابيع فقط، يقترّب من شعبه ثم يبتعد، ويقول
الحقّ ثم يتراجع عنه. إنّه من أصحاب «الدعسة الناقصة».
وهؤلاء في الواقع أسوأ من الذين يعلنون موقفاً ثابتاً
ويتمسكون به، حتى ولو كان موقفهم سيئاً ومشيناً. إن
أنصاف الشجعان أجبن من الجبناء، وأنصاف الوطنيين أقلّ
وطنيةً من غير الوطنيين، وأنصاف المثقفين أجهل من الأميين.

* ويسألونك عن «المرحلة» في العمل السياسي، يبررون بها
الموافقة على المسلك التفاوضي للقيادة الفلسطينية مع العدو؛
وهو المسلك الذي أدى بطبيعة الحال إلى الاتفاق، وسيؤدي
بطبيعة الحال إلى التطبيع الشامل والكامل؛ وهو المسلك عينه
الذي دعا إليه كثيرون من قبل، وأشهرهم الرئيس السابق
الحبيب بورقيبة في ١٩٦٥. ويتساءلون كيف يجوز لك أن
تتجاهل الواقع وترفض التدرج في بلوغ الأمان، فتقع في
مطبّ الخيالات والأوهام بدون أن تدري، فتخسر وتندم على ما
فات، ثم تستأنف الخسارة والندم يوماً بعد آخر.

إن المرء لا يستطيع أن يقف ضدّ المرحلة بحدّ ذاتها. والتدرج
في نيل الأمان أمرٌ محتمّ في معظم الحالات والظروف. لكنّ

شرط المرحلة، لتكون سياسية ناجحة ومقبولة، هو أن تتدرج بصاحبها من موقع راهن إلى موقع أكثر تقدماً، من مكسب جزئي يتلوه مكسب جزئي آخر، من نصر بسيط إلى نصر أكبر: أي أن تكون المرحلة سلسلة من النجاحات والمكاسب والإنجازات واحدة بعد الأخرى، تكون في مجموعها النصر الكامل.

اعتراضنا على دعاة المرحلة السائدة حالياً هو أن الاتفاق الذي يتباهون بتوقيعه إنما هو خطوة إلى الخلف لا إلى الأمام، وأن نتائجه القريبة والبعيدة هي تراكم في التنازلات والتراجعات والخسائر.

بهذا المعنى يقف المثقف العربي اليوم في وجه هذه المرحلة، يعي الواقع والحقائق والأمر التي تجري على الأرض، ولا يسترسل في أحلام وأوهام.

* المثقف الذي يجري وراء السلطان ويحصر طموحه في أن يكون في عداد ركابه يخصي قدرته على العطاء الفكري. على السلطان أن يجري وراء المثقف؛ فالمثقف لا يخسر شيئاً كثيراً إذا لم يعترف به السلطان ولم يقربه، لكن السلطان هو الذي يعاني من ابتعاد المثقفين عنه: فلا السلطة القانونية ولا القوة العسكرية ولا الأموال قادرة على أن تغطيه أو تحميه، بل يظل هذا السلطان عارياً أمام الشعب ما لم يحتم بالمثقفين.

وبالتالي فإن المثقف الذي يتعامل مع السلطة بأبء وكرامة وثقة، وبوضوح وعلنية، إنما يكون دعامة للبلد، لا سيفاً بيد السلطة ضد الشعب. وتكون مكافأته أجراً محترماً ورسمياً لا رشوة مذلة؛ فالرشوة إفساد وإهانة للمثقف وسلب لكرامته.

وعلى المثقف أن يقول رأيه. فإذا أخذ السلطان به واضب على تقديم المشورة. أما إذا رفض السلطان رأيه فمن واجبه أن يتخلى عن مركزه. ولا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يقول عكس ما يعتقد به، وأن يفتي بغير ما يميل عليه ضميره. فالقدرة على تقديم الاستقالة والابتعاد عن السلطة ومغرياتها ولعانها عمل بطولي لا يكون المثقف مثقفاً صحيحاً إن لم يقم به عندما يضطره الأمر إلى ذلك.

* الحزب (أو الجماعة أو القائد) الذكي هو الذي يرفض قبول

أعضاء جدد من أهل الثقافة والفكر عند وصوله إلى السلطة. فهؤلاء يُقبلون على السلطة ومكاسبها، ولا يُقبلون على خدمة البلد. إن الحزب الماهر هو الذي يستقطب المثقفين حوله حين يكون في المعارضة بعيداً عن الحكم. وإما القادمون الجدد إليه بعد فوزه بمقاعد الحكم فهم مرتزقة لا مثقفون يستأهلون ثقة الأمة.

* كتب إلي صديق من لندن يقول: قرأت في صحيفة عربية «مهجرية» أن هناك من أطلق عليك لقب «بغل سياسي» بسبب تمسكك بأفكارك ومبادئك تمسكاً «أعمى» يرى البعض فيه تحجراً وهرباً من الواقع، وكأنك من أهل الكهف تدخله ولن تخرج منه.

فرددت أمس على صديقي أطمئن أنه لا أغضب من هذه التسمية، بل أعتز بها. فانا أفهمها اعترافاً بالصلاية والاستقامة في التعامل مع الأحداث، في زمان تنكر فيه المثقفون لكل شيء، وفرطوا بكل شيء، وركضوا وراء كل ما يلمع. وقلت له أيضاً: أنا اعتز بأن أكون في مسيرتي الوطنية والعقائدية بغلاً لا يحدد ولا «يكوع» ولا ينحدر ولا يلف ولا «يلف». أليس ذلك أفضل من أن أكون ثعلباً يسرق أمانى الجماهير، أو نعاماً أخذ نفسي بأوهام «إسرائيل» ووعودها، أو حماراً أركب الصهيونيين على ظهري، أو دجاجة أقتات الديدان والنفايات التي يلقيها عليّ عدوي، أو ثعباناً أسمع أفكار الناس وعقولهم، أو عقرباً ألسع من يثق بي ويسير معي، أو بوماً أنشر الشؤم لأشجع على الانهزام، أو غراباً أحجب شمس الحقيقة عن الناس، أو حرباء ألبس في كل حالة لبوسها، أو قطاً أتمرع بين الأقدام والعق الأذية، أو خنزيراً أعتاد أكل الجيفة والقمامة، أو ضفدعاً ينق في الماء الأسن؟

لا يا صاحبي، يظل البغل سيّداً بين تلك الحيوانات إذا جاز التعبير. وباختصار: نعم أنا بغل. فانا أصر على حقي بالعودة إلى طبرية؛ ولئن سلّبت هذا الحق، فأنني سأعمل لكي يسترده أولادي أو أحفادي. فهم - لا شك - سيسبحون في يوم من الأيام في بحيرتها، تلك البحيرة التي كتب عنها نجيب عازروي، المفكر الأصيل اللبناني الأصل، أن من لم يشاهدها لم يشاهد الجمال الطبيعي في حياته.